الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٢٤**

الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٦٣ و ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/64/204 و A/64/208)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/64/210)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/64/302)

السيدة كافانابو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن مناقشة هذا العام بشأن دحر الملاريا مهمة بوجه خاص بالنظر إلى أن عام ٢٠١٠ هو نهاية عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك، يتعين علينا تقييم إنجازاتنا واستعراض التحديات التي تواجهنا والمضي قدما لكفالة تحقيق أهدافنا لعام ٢٠١٠.

نشكر الأمين العام على مذكرته حول هذا البند من جدول الأعمال ونشيد بالتزامه الشخصي وجهوده في مكافحة الملاريا. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ما زالت الملاريا تشكل عبئا غير مقبول على الصحة والتنمية الاقتصادية في تترانيا وبالتالي فإنها تسهم في الفقر وتخلف النمو. والملاريا هي السبب الأول للاعتلال والوفيات في تترانيا حيث تشير التقديرات إلى تسجيل ١١ مليون حالة إصابة و ٨٠ ٠٠٠ حالة وفاة سنويا. والأطفال دون سن الخامسة والحوامل، ذوو المناعة المنخفضة، هم أقل الفئات منعة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

غير أننا تمكّنّا من خفض الوفيات بسبب الملاريا إلى الصفر في زنجبار بالرش الموضعي لمواقع تكاثر البعوض الناقل للملاريا وتوفير ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات ذات المفعول الطويل الأجل لكل مكان نوم والعلاج المبكر للمصابين بالملاريا واتخاذ تدابير للرصد والمراقبة لمنع ظهور المرض من جديد أو تفشيه بصورة وبائية.

غير أن النجاح المحرز في زنجبار سيكون هشا للغاية إذا لم يتسن احتواء الملاريا في البر التنزاني. فالملاريا مرض لا يعرف الحدود ولذلك تدرك الحكومة أهمية مواصلة أنشطة المراقبة في زنجبار لكفالة عدم ظهور الملاريا عبر الانتقال من البر التنزاني.

وتتصدي حكومة تنزانيا لمشكلة الملاريا من خلال تنفيذ خطتنا الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومدتها خمسة أعوام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وقد أُعدت الخطة بما يتماشى مع خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا. وتدعو الخطة الجديدة إلى توسيع نطاق التدخلات بسرعة لتخفيف عبء الإصابة بالملاريا بنسبة ٨٠ في المائة من المستويات الحالية بنهاية عام ٢٠١٣.

لقد أُحرز تقدم هام في مكافحة الملاريا. وأصبحت تتوافر أدوية جديدة أكثر فعالية لعلاج الملاريا، وتحديدا العلاج المركب المكون أساساً من مادة أرتيميسينين، في القطاع العام الذي يتولى علاج ٦٠ في المائة من حالات الملاريا. غير أن العلاج المركب المكون أساساً من مادة أرتيميسينين باهظ الثمن في القطاع الخاص الذي يحصل منه ٤٠ في المائة من السكان على الأدوية باعتباره نقطة الاتصال الأولى بالنسبة لهم. ويجري اتخاذ تدابير لجعل العلاج المركب معقول التكلفة في القطاع الخاص من خلال مرفق توفير أدوية الملاريا بأسعار مقبولة. وهذه التدابير تستخلص دروسا من برنامج رائد نُفذ بالتعاون مع مؤسسة كلينتون.

وفي عام ٢٠٠٤ بدأ توفير ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات ومدعمة بشدة للفئات الضعيفة من خلال نظام للقسائم المخفضة وما زال هذا الأمر مستمرا. وجرى شراء ٤,٣ مليون ناموسية باستخدام القسائم. وتعكف الحكومة حاليا على توسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع الأطفال دون سن الخامسة من خلال حملة لتوزيع ٧,٢ مليون ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات ذات المفعول الطويل الأجل بالمجان بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وفي بداية عام ٢٠١٠، سيوزع البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا ١٤,٦ مليون ناموسية أخرى معالجة بمبيدات الحشرات ذات المفعول الطويل الأجل على جميع أماكن النوم في البلد بالمجان ليحقق بذلك هدف التغطية الشاملة للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات بنهاية عام ٢٠١٠. وزادت ملكية الناموسيات زيادة كبيرة بمرور السنوات من أقل من ١٥ في المائة من الأسر المعيشية في عام ١٩٩٩ إلى ما يقرب من ٦٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٧.

كما بدأ الرش الموضعي داخل الدور في مناطق مختارة تتوطن فيها الملاريا بمستويات مرتفعة أو تنتشر فيها على نطاق وبائي. وفي هذه المناطق، جرى رش أكثر من ٩٠ في المائة من المنازل خلال الاثني عشر شهرا الماضية وحقق ذلك نتائج مذهلة في الحد من انتشار الملاريا والأنيميا وحالات نقل الأطفال إلى المستشفيات في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، أُعدت خطة لتنفيذ عملية رش موضعي داخل المنازل بحلول عام ٢٠١٠. ويُتوخى الحرص اللازم لكفالة عدم تلويث البيئة.

ونحن نشهد الآن آثار هذه التدخلات. فهناك انخفاض ملحوظ في عدد الإصابة بالملاريا، وبخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة. وتشير دراسة استقصائية لمؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا في تنزانيا لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى حدوث انخفاض كبير في الوفيات بين الأطفال الرضع من ٩٩ لكل ألف في عام

١٩٩٩ إلى ٥٨ لكل ألف، وبين الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٧ لكل ألف في عام ١٩٩٩ إلى ٩١ لكل ألف.

ولا شك في أن توسيع نطاق التدخلات للسيطرة على الملاريا أسهم في هذا الانخفاض، شأنه في ذلك شأن غيره من التدخلات في مرحلة الطفولة مثل الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة واستخدام مكملات فيتامين ألف وعمليات التطعيم والرضاعة الطبيعية الخالصة واستخدام مكملات الزنك والعلاج الفموي للجفاف.

ويُعزى النجاح في مكافحة الملاريا إلى أمرين هما القيادة والموارد. فالقادة الأفارقة في القارة يظهرون التزاما وقيادة في مكافحة الملاريا. ورئيسنا، فخامة جاكايا كيكويتي، ملتزم للغاية بمكافحة الملاريا. وخلال المناقشة العامة لدورة الجمعية هذه، ترأس الرئيس كيكويتي اجتماعا شهد إطلاق تحالف القيادة الأفريقية ضد الملاريا، وهو منتدى سيوفر قيادة سياسية على أعلى المستويات في مكافحة الملاريا. ونشكر المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمكافحة الملاريا ومكتبه على الدعم الذي قدماه أثناء إطلاق التحالف.

سجل التمويل المخصص لمكافحة الملاريا زيادة كبيرة بمرور السنوات. غير أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة في الموارد. وبالتالي، فإننا نركز على الوقاية حيث أنها أرخص وأسهل. وبينما تشكل إتاحة العلاج الفعال والفوري عنصرا رئيسيا من عناصر النجاح في مكافحة الملاريا، فإننا غير قادرين على كفالة إتاحة العلاج لغالبية أبناء شعبنا، وبخاصة في المناطق الريفية. وللحد من انتشار الملاريا، فإننا بحاجة إلى هياكل أساسية فعالة للعلاج ويعني هذا إتاحة مرافق للرعاية الصحية مجهزة على نحو كاف وتضم عمال رعاية صحية مهرة لتشخيص المرض وإعطاء وصفات العلاج. وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجهنا.

وقد شرعت الحكومة في وضع برنامج شامل للتعامل مع مسألة توفير الرعاية الصحية. وسيكفل البرنامج وجود مستوصف في كل قرية ومركز للرعاية الصحية في كل حي من أحياء المدن. ومن المؤكد أن هذا البرنامج سيكون محوريا في نجاح جهودنا لمكافحة الملاريا لأنه سيكفل التشخيص الفوري والعلاج الفوري. ونحن بحاجة إلى شراكات ودعم من المجتمع الدولي في هذا المسعى. ونشكر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يدعموننا ماليا وفنيا، بما في ذلك اليابان والاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والشراكة من أجل دحر الملاريا ومبادرة الرئيس الأمريكي المتعلقة بالملاريا ومؤسسة كلينتون ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وندعو إلى استمرار دعمهم لإكمال جهود الحكومة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الملاريا والقضاء عليها في تترانيا.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على التزام حكومة تترانيا بالعمل من أجل بلوغ أهداف عام ٢٠١٠ التي حددناها لدحر الملاريا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقاريره (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210 و A/64/302) عن البنود التي نناقشها اليوم، ألا وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ أسباب التراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد كان اعتماد الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة في عام ٢٠٠١ تأكيدا من أفريقيا على وجود رؤية موحدة واقتناع مشترك وتعهد من جانب زعمائها بوضع البلدان

الأفريقية، بشكل جماعي وانفرادي على السواء، على طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية وبوقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة.

لا تزال الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة، باعتبارها خطة أفريقيا الاجتماعية – الاقتصادية للتنمية، هي الهياكل الأساسية التي تتوفر لها مقومات البقاء والتنمية الزراعية والقدرة على الاتصال بمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك إلى جانب أمور أخرى. وفي هذا الصدد، ركزت الشراكة الجديدة خلال السنوات على إعداد برامج ومشاريع يمكن تمويلها من المصارف، ولا سيما في هذه المجالات.

والتحدي الرئيسي الذي ما زالت الشراكة الجديدة تواجهه هو نقص التمويل والموارد اللازمة لتنفيذها بشكل فعال. ونعتقد أن التنفيذ المبكر لمشاريع كبرى وتعبئة الموارد وضخها في هذه القطاعات سيحفزان النمو ويعززان التكامل الإقليمي للاقتصادات الأفريقية. والشراكة الجديدة والتكامل الإقليمي هما حجرا الزاوية لاستراتيجية الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الرخاء لقارتنا. ولذلك، يتعين تعزيز تنفيذ برامج الشراكة على جميع المستويات.

كما سمعنا من الكثيرين غيرنا في العالم النامي، فإن نقص التمويل قد زاد تعقيدا بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وهي آثار حادة في البلدان الناشئة والمنخفضة الدخل، وبخاصة البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأفريقيا لم يكن لها أي دور في التسبب في الأزمة، غير أنها تتحمل وطأة آثارها.

وفي ضوء هذا الواقع، يجد الكثير من البلدان الأفريقية صعوبة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأسباب عديدة، من بينها قلة تدفق الموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن أفريقيا مصممة على اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز وضع خطط موسعة ومتكاملة للتنمية الوطنية وما يتصل بها من سياسات للتعجيل باعتماد برامج الشراكة الجديدة، التي تشمل إجراء إصلاحات وزيادة الاستثمارات في مجالات مهمة مثل الزراعة والبنية التحتية والصحة وتنمية الموارد البشرية والتعليم، باعتبارها وسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ما فتئنا نشيد بالعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة لدعم احتياجات أفريقيا الإنمائية. ونعتقد أن هناك الكثير الذي ما زال ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به لكفالة استمرار حشد المجتمع الدولي لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا تنفيذا جماعيا.

وفي هذا السياق، نعتقد أن مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا بحاجة إلى مزيد من التعزيز لمواصلة القيام بدوره البالغ الأهمية في تعبئة كامل أسرة الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها وصناديقها من أجل إدماج أهداف الشراكة الجديدة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في برامجها وتمويلها لأفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة التوعية بالشراكة الجديدة والترويج لها بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المانحون والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا الدور المتعلق بالدعوة مهم بصفة خاصة في هذا المنعطف حيث يجد الشركاء الدوليون، الذين يتعاملون مع آثار الأزمة المالية على اقتصاداتهم، أنفسهم منكفئين على الذات بصورة متزايدة.

ترتبط التنمية الاقتصادية لأفريقيا ارتباطا وثيقا بالهيكل الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، تتطلع جنوب أفريقيا إلى الاختتام المبكر لجولة مفاوضات الدوحة مع التركيز على جدول أعمالها الإنمائي المزمع والمتفق عليه.

إن السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن في القارة لا يمكن فصله عن السعي إلى إقامة العدل وتقرير

المصير وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. ولذلك، يتفق وفد بلدي مع الأمين العام في قوله في تقريره أن:

”من الأسباب التي أدت إلى الكثير من النجاحات والتطورات المشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ... تصميم الشعوب الأفريقية على العمل من أجل السلام والتنمية“. (*A/64/210*، الفقرة ٧٠)

لقد أحرزت أفريقيا في العقود القليلة الماضية تقدما يستحق الثناء في العمل على إنهاء الصراعات وتعزيز الديمقراطية والتنمية في القارة.

والاتحاد الأفريقي يعكف على تنفيذ هيكله الخاص للسلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن والنظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يدعما هذه الجهود.

على الرغم من هذه الجهود التي تستحق الإشادة، ما زالت القارة ضعيفة أمام آثار تغيير الحكومات بطريقة غير دستورية وغياب النظم الانتخابية ذات الشفافية وتغير المناخ والنمو الحضري السريع وبطالة الشباب والاتجار بالمخدرات وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع صراعات مفتوحة. وكما يشير تقرير الأمين العام، تهدد الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية أسباب الرزق والرفاهية وفرص التنمية لملايين الناس وتزيد من تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، من الموثوق جيدا أن أفريقيا، وهي القارة الأقل إسهاما في الاحترار العالمي، ستعاني بشكل غير متناسب من جراء الآثار الاقتصادية التي تترتب عليه. ويؤدي تأثير تغير المناخ إلى تقويض قدرة أفريقيا على إنجاز أولوياتها الإنمائية الأساسية، ولذلك من الأهمية البالغة بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج دولي شامل للتكيف، بوصفه نتيجة ذات أولوية للمفاوضات الدولية الحالية حول تغير المناخ. ويجب أن يحرز مؤتمر كوبنهاغن نتيجة ملزمة ومنصفة وعادلة وفعالة، تحقق التوازن بين التكيف مع تغير المناخ والتقليل إلى أدنى حد من آثاره، في حين تحقق أيضا التوازن بين متطلبات التنمية وحتميات تغير المناخ. وخلال تلك المفاوضات، يجب أن ينظر المجتمع الدولي بكل جدية في المسائل المتصلة بتوفير التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ والتقليل إلى أدنى حد من آثاره، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرة البشرية والمؤسسية.

يرحب وفد بلادي بالتعاون العميق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جميع المستويات، ويكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى المجتمع الدولي للاستثمار في إنشاء آليات تهدف إلى منع نشوب الصراعات ودعم الشركاء في ميدان منع نشوب الصراعات وإدارتها وحفظ السلام وبناء السلام. ولا يمكن كفالة تحقيق السلام الدائم والمستدام إلا عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للصراع، ومعالجة الصلة بين السلام والتنمية على نحو مناسب.

ويصف الأمين العام، في تقريره ذي الصلة المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمعنون ”دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة“ (A/64/359-S/2009/470)، دور الاتحاد الأفريقي في دعم منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بأنه ”تطور يلقى الترحاب“. وفي ذلك التقرير المهم، يقدم الأمين العام توصيات جوهرية عن كيفية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بزيادة ضمان استمرار الجهود التي تبذلها أفريقيا في حفظ السلام والقدرة على التنبؤ بها. ويؤمن وفد بلادي إيمانا قويا بأن الجمعية العامة يمكنها أن تسهم بشكل كبير في بناء مرفق حفظ السلام في أفريقيا وتمويله، وذلك بالنظر في توصيات الأمين العام والتصرف

بموجبها. وسيناقش مجلس الأمن نفس التقرير في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونود مرة أخرى أن نشيد بالجمعية العامة لإعلانها الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

ونحن نرحب ونشيد بالمبادرة التي اتخذها الزعماء الأفارقة والتي تسمى تحالف مكافحة الملاريا، لحماية جميع الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بآفة الملاريا. وتسعى تلك الجهود لتكملة التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء التي تلتزم بزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة. ويتسم التقدم نحو إحراز هذا الهدف بالبطء ولكنه مطرد، حيث يعمل عدد متزايد من البلدان على زيادة المبالغ المخصصة في الميزانية لقطاع الصحة.

ومنذ عام ٢٠٠١، ظهرت عدة مبادرات لزيادة التمويل المخصص لمكافحة الملاريا لتكملة إنفاقنا الحكومي على الصحة، وغيرها من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف في فرادى البلدان. وندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها لأفريقيا والمتعلقة بالصحة، ولا سيما الالتزامات الموجهة نحو مكافحة آفة الملاريا في أفريقيا.

وتدعم جنوب أفريقيا المبادرات الخاصة المتعلقة بالتصدي للتحديات العالمية التي تواجه الصحة، وتعرب عن دعمها للعمل الذي يضطلع به الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وعلى الصعيد الوطني، تلتزم جنوب أفريقيا بتنفيذ خطتها الشاملة لأنشطة إدارة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعلاج المصابين بهما ورعايتهم، من أجل خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١ وليصل إلى ٨٠ في المائة لمن هم بحاجة إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بحلول عام ٢٠١٠.

وتكرر جنوب أفريقيا النداء الذي أطلقه مؤتمر القمة الأفريقي لدحر الملاريا بضرورة قيام الشركاء الإنمائيين بإلغاء كامل ديون البلدان الفقيرة والبلدان المثقلة بالديون في أفريقيا من أجل تحرير الموارد اللازمة لبرامج التخفيف من حدة الفقر. وسيقطع الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد قدرتها على تحقيق السلام والأمن، شوطا طويلا نحو كفالة السلام الدائم والمستدام في أفريقيا.

وأفريقيا قارة يعيش فيها بليون شخص، وهي قارة ظلت بمثابة قابلة للإنسانية، وقارة غنية بالفرص والإمكانات التي لا نهاية لها بالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. ولدى أفريقيا الكثير الذي يمكن أن تقدمه. ومعا، يمكننا أن نفتح خزائن الإمكانات الاقتصادية الهائلة لتلك القارة، في حين نستمر في التقدم على هذا المسار المستقبلي. وليس أمامنا من خيار سوى النجاح. ولن يحكم علينا التاريخ بما نحمله لأفريقيا من أفكار نبيلة، ولكنه سيحكم علينا بما نفعله اليوم لضمان أن تصبح أفريقيا أفضل وأكثر أمنا وازدهارا وسلاما.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/64/PV.22).

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المهمة للغاية في مداولاتنا اليوم، يجدر بالذكر أن نشير إلى أن الأسباب الأساسية وراء المشاكل في أفريقيا لا يمكن التغلب عليها بمجرد زيادة مستوى المعونة أو المساعدة الإنمائية الرسمية. وإذا كنا نبحث بصدق عن حل لتحقيق النمو الاقتصادي

والسلام والاستقرار بشكل مستدام في أفريقيا، فإنه يتعين معالجة الافتقار إلى بيئة دولية مواتية، والتصدي الفعال لأوجه القصور الدائمة والمستمرة والمنهجية. ومع مراعاة أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تسير على الدرب الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة توفير المساعدات المالية الكافية والفرص التجارية لأفريقيا لدعم نموها المستدام والقضاء على الفقر والأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وفي هذا السياق، نتطلع إلى مؤتمر قمة الألفية الذي تعقده الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ بوصفه فرصة مناسبة لتقييم الفجوات القائمة وتحديد التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وينبغي أن تكون العودة بتلك الأهداف والمناطق المتخلفة إلى المسار المفضي إلى النجاح، محور الاهتمام الرئيسي لمؤتمر القمة والنتائج المنبثقة عنه. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تتلقى أفريقيا التمويل وتحظى بالانتباه بشكل كاف وفوري. وبناء على ذلك، من المهم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بدون شروط وبصورة عاجلة.

وتضع جمهورية إيران الإسلامية بروح من التعاون بين بلدان الجنوب، أفريقيا في مركز الصدارة في برامجها للتعاون الإنمائي الدولي. وقد خصصت جمهورية إيران الإسلامية ما مجموعه ٥٠ مليون دولار للمساعدة المالية في شكل منح لأفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. ويمكن أن نلاحظ حدوث اتجاه متزايد في أرقام المساعدة خلال تلك الفترة، التي ازدادت من ٤,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وفي السنة الماضية، تلقى ١٤ بلدا أفريقيا مساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جمهورية إيران الإسلامية ٩ ملايين دولار إلى ثلاثة بلدان أفريقية للقضاء على الملاريا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تواصل عشر مستشفيات تابعة لجمعية الهلال الأحمر الإيرانية تقديم خدمات طبية شبه مجانية في عدد من البلدان الأفريقية. وتمنح جمهورية إيران الإسلامية مراعاة منها لأهمية تنمية الموارد البشرية، عدة منح دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الإيرانية.

ونؤيد الجهود المبذولة في البلدان الأفريقية لتحقيق تطلعاتها وتنميتها الاقتصادية، ونرحب بالتقدم المشجع الذي تحقق في أجزاء مختلفة من القارة. ومهما يكن من أمر، نشعر بالقلق إزاء عواقب الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت، وكما يفيد تقرير الأمين فإنها حدثت في أوقات عصيبة للغاية. وبالنظر إلى اعتماد العديد من البلدان الأفريقية على تصدير بضع سلع أساسية، تواصل الأزمة إلحاق ضرر بأفريقيا.

إن استجابة المجتمع الدولي للتحديات التي تواجه أفريقيا لكفالة ألا تؤدي الأزمة إلى عكس مسار التقدم الذي تحقق يجب أن يكمل السياسات الوطنية للبلدان الأفريقية ومساعدتها في تنفيذها. وللتصدي للأزمة المالية العالمية، ينبغي إيلاء اهتمام كاف للمشاكل المنهجية والهيكلية على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، يتعين الأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، لا سيما في مجالات التجارة والتمويل والهياكل الأساسية والسلم والأمن.

السيد شين بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يسر جمهورية كوريا أن تشارك في المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمسائل الصحية في أفريقيا. وبعد عام من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، نرحب بالفرصة لمواصلة إحراز تقدم (انظر A/63/PV.3 و A/63/PV.4).

وبينما أحرزت أفريقيا تقدما مطردا، فقد تأثرت بصورة غير متناسبة ولا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص، حتى إذا كانت الأزمة المالية العالمية تثبط

البلدان المانحة من الإبقاء على المستويات الحالية للمساعدة. وقد أكدت جمهورية كوريا بالفعل التزامها بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠١٥.

إن التعاون الإنمائي مع أفريقيا ينبغي أن يكون قائما بصورة راسخة على الاحتياجات والطلبات المحددة لكل بلد بعينه. ولتحسين فهمنا للاحتياجات الإنمائية الأفريقية، تعمل جمهورية كوريا في عدة قنوات حوار رفيعة المستوى. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/63/PV.4)، فإن المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا وأفريقيا المنعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي يعزز من تبادلات الخبرة الإنمائية الاقتصادية والحوار بشأن القضايا الإنمائية ذات الاهتمام المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، ما انفك المنتدى الكوري الأفريقي منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ يعمل بوصفه إطارا للتعاون فيما بين الحكومات وقطاعات الأعمال التجارية والمجتمع المدني في كوريا وأفريقيا. وسوف تعقد الجولة الثانية من الاجتماع بصورة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي في سيول في الشهر المقبل. ونتوقع أن يسهم المنتدى أيضا في الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية.

إن التعاون الإنمائي الرفيع المستوى بين جمهورية كوريا وأفريقيا يكمله الآن الدعم على صعيد القرية والميدان. وطيلة مشروع قرى الألفية التي تعمل الآن في أكثر من ٨٠ قرية في أفريقيا جنوب الصحراء، نواصل الدعم المالي والمساعدة التقنية القائمة على تراكم المعرفة استنادا على خبرتنا الإنمائية الريفية. ويوفر مشروع القرى الألفية الملكية المحلية، إذ أنه يعتمد على القيادة وتنفيذ اللجان في الميدان في أفريقيا. وتعتقد جمهورية كوريا أن تركيز مشروع القرى الألفية على جهود القاعدة الشعبية سوف يساعد أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن أجل دعم الجهود التي تجري على صعيد القاعدة الشعبية في أفريقيا نبعث بعدد كبير من المتطوعين الكوريين إلى أفريقيا، وندعو المتدربين الأفارقة إلى اقتسام خبرتنا الإنمائية. وجمهورية كوريا بشكل خاص سوف تبني على الميزة النسبية المتقدمة لديها في مجال المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات، لتعزز بذلك من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا بتضييق الفجوة الرقمية.

وخبراتنا أثبتت نجاح التنمية المرتكزة على التصدير. ونتيجة ذلك، نفهم أن السياسة التجارية أيضا تلعب دورا هاما في دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وفي نهاية المطاف، ليس هناك حل واحد يناسب الجميع لتحسين التجارة في أفريقيا في غضون فترة قصيرة، بيد أن المعونة المقدمة للتجارة والاستراتيجيات الوطنية الملائمة سوف تعزز في نهاية المطاف من التنافس في البلدان الأفريقية. ونعتقد أيضا أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة سوف يعزز التنمية في أفريقيا، ومن ثم يعضد نمو التجارة العالمية.

لا يزال سكان أفريقيا ضعيفين أمام طائفة واسعة من المشاكل الصحية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا. ولكن لدينا الوسائل للاستجابة. فالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بالاشتراك مع العديد من المؤسسات الأخرى وأصحاب المصالح الآخرين، قام بالشيء الكثير، ولكن تمويل المساعدة الإنمائية الصحية لا يزال غير كاف.

إن جمهورية كوريا من جانبها فرضت ضريبة تضامن على تذاكر الطيران وهذه الضريبة مخصصة بصورة رئيسية لمكافحة الأمراض وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهذه الموارد الإنمائية الابتكارية تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية ويمكن أن يكون له أثر كبير على الوفاء بأهدافنا الإنمائية للألفية.

تود جمهورية كوريا أن تعرب عن تمانيها على النجاح الذي تحقق في تنفيذ الشراكة من أجل أفريقيا خلال السنة الماضية. وتتطلع قدما إلى تحقيق تقدم إضافي في أفريقيا، وبخاصة في مجالات الهياكل الأساسية والصحة الأساسية والتعليم، كما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره (A/64/204). وجمهورية كوريا تمكّنت من التغلب على العقبات الإنمائية بالاستثمار بشكل كبير في تلك المجالات وبتأييدها الكامل للتدابير التي تمكّن أفريقيا من تنفيذها.

إنني إذ أختتم ملاحظاتي، أود أن أكرر التزام جمهورية كوريا بالعمل مع أفريقيا لمواجهة التحديات الإنمائية التي تواجهها. ومن مصلحتنا المشتركة مساعدة أفريقيا على تحقيق تنمية مستدامة وأكثر إنصافا من خلال الشراكة الإنمائية المعززة.

وكما يقول المثل، ”رفيق أنيس يختصر الطريق“ وجمهورية كوريا سوف تكون رفيقا أنيسا على طريق تنمية أفريقيا.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/64/PV.22).

إن التقريرين التكميليين للأمين العام (A/64/204 و A/64/208) بشأن البند ٦٣ من جدول الأعمال يفيدان بأنه على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها السلبي، تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويذكر التقرير الأول أن التحدي الرئيسي الآن بالنسبة للبلدان الأفريقية هو كفالة ألا تعكس الأزمة المالية، بالاقتران مع أزمة الغذاء والطاقة، مسار التقدم الذي أحرز في أفريقيا، وأن تخفض من مخاطر زيادة الفقر وما تمر به من صعوبات أضعف المجموعات فيها.

إننا نؤمن بقوة بأن المضي قدما نحو تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية يتطلب اتخاذ إجراءات حثيثة ومنسقة ومتوازنة ومتكاملة من أجل التنفيذ الفعال لالتزامات التنمية التي تعهد بها المجتمع الدولي بغية التصدي الشامل لجميع التحديات التي تواجهها تنمية أفريقيا.

ونحن نرى أن العمل العالمي العاجل والمنسق جيدا سوف يخفف الآثار الاجتماعية – الاقتصادية للأزمة، وسوف يساعد البلدان الأفريقية على استعادة الزخم في تقدمها نحو تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أن على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل الوفاء بالتزاماته بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو المستمر في أفريقيا.

وتعتقد باكستان بقوة بأن زيادة الاستثمار وتوسيع التجارة من خلال السماح لمزيد من الصادرات من أفريقيا بالوصول إلى الأسواق وبناء القدرات والموارد البشرية هي من أهم الوسائل لوضع أفريقيا على المسار السريع نحو التنمية. ونعتقد أن تلك الوسائل ينبغي أن تكون الدعامات الرئيسية الثلاث لشراكة استراتيجية بين أفريقيا وبقية العالم.

لقد أيدت باكستان باستمرار التطلعات السياسية والاقتصادية لأفريقيا. ونحن ندعم التنفيذ الفعال والمبكر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وما فتئنا ندعم بطريقة فعالة الجهود المبذولة لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ونسهم في تلك الجهود. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال استراتيجية شاملة تتضمن منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز القدرات الطويلة الأجل على حل النزاعات بالطرق السلمية وصنع السلام وحفظه ورسم خطط الاستجابة المتسقة على نطاق المنظومة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة

البناء والتنمية. وفي هذا الصدد، يمثل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لاستعادة السلام والاستقرار في حالات الصراع، وأثبت بشكل خاص نجاعته وفعاليته في القارة الأفريقية.

إن باكستان ملتزمة بدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وتأتي مساهمتنا من خلال نشر وحدة عسكرية مؤلفة مما يقارب ١٠ ٠٠٠ جندي، وهي إحدى أكبر وحدتين عسكريتين منشورتين في أفريقيا خلال العقد الماضي.

كما أن باكستان لديها خطة لتنمية التجارة، وتصل تجارتها الثنائية مع بلدان القارة إلى ما يقارب ١,٨ بلايين دولار سنويا. وفضلا عن ذلك، نحن نقدم مساعدات ثنائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية لعدد من البلدان الأفريقية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبصفة خاصة، تدير باكستان بنجاح البرنامج الخاص لتقديم المساعدة التقنية إلى أفريقيا منذ عام ١٩٨٦. وفي إطار ذلك البرنامج، تلقى مئات المهنيين الشباب الأفارقة من القطاعين العام والخاص التدريب في مختلف الميادين، بما في ذلك الإدارة والتنظيم والشؤون المصرفية والجمارك والمحاسبة والدبلوماسية.

ونحن بصدد توسيع نطاق وحجم برامج المساعدات لأفريقيا والتعاون معها. وقد أعرب رئيس وزراء بلدنا عن الرغبة في مساعدة أفريقيا على تكرار البرامج التي تركز على استئصال التهاب الكبد (جيم) وخطط توفير مياه الشرب النقية والمساكن المنخفضة التكلفة، ويجري تنفيذها كمبادرة خاصة لرئيس الوزراء في باكستان.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن التحديات التي تواجهها أفريقيا هي تحديات هائلة. غير أن الفرص والوسائل والموارد للتصدي لها ضخمة أيضا، ولكن يجب الاستفادة منها بشكل فعال. إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر إطارا واقعيا للعمل. ويبرز الاتحاد الأفريقي بوصفه عاملا ديناميكيا في تعزيز ملكية أفريقيا في التصدي لمشاكل أفريقيا. كما أن المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا تؤدي دورا هاما. ونحن على ثقة بأن توفر الإرادة السياسية المناسبة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة العالم المتقدم النمو، لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بأمانة، سيمكّن أفريقيا من أن تأمل بتحويل إمكانياتها السياسية والاقتصادية الكاملة إلى حقائق.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يعبر من خلالي عن بالغ الثناء على الطريقة المثيرة للإعجاب التي يدير بها الرئيس مداولات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وأن نشكره على تنظيم هذه المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنفيذ عقد الأمم المتحدة ٢٠٠١-٢٠١٠ لدحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وفي عام ٢٠٠١، اعتمد رؤساء دول وحكومات أفريقيا الشراكة الجديدة لإعطاء القارة إطارا للتنمية المتسقة والمتوائمة التي ستمكّن القارة من استرداد زمام المبادرة في جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تسخير تصور وتنفيذ الإجراءات اللازمة، إلى جانب التعهد بتطوير شراكة تتسم بالفعالية والكفاءة مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونحن نشكر الأمين العام على التقارير الأربعة التي قدمها عن هذه المسائل، وهي تقيّم التقدم المحرز في متابعة أهداف الشراكة الجديدة وعقد دحر الملاريا على نحو يقدم لنا صورة شاملة للمسائل ذات الصلة بتطور الحالة في أفريقيا. وهذه عملية بالغة الفائدة، ووفد بلدي على استعداد للمشاركة فيها.

وفي حقيقة الأمر إن أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة قد وضعت أولويات واضحة، بالإضافة إلى مبادئ إرشادية استراتيجية متسقة لتوجيه الجهود اللازمة نحو التنمية فيها. وبذلك تكون البلدان الأفريقية قد أوفت بمتطلبات

الشراكة المسؤولة مع المجتمع الدولي. إن خطوط العمل التي تقررت متعددة، غير أن اثنين منها يبدوان الأكثر حيوية ومؤاتاة لاستعادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وهما تعزيز الزراعة وتطوير الهياكل الأساسية.

إن ميداني العمل هذين يتطلبان توجيه استثمارات كبيرة وحشد واسع النطاق للدعم التقني والمالي من الشركاء من أجل التنمية.

وقد اتخذ عدد من المبادرات لتعزيز القدرة على إدارة التغيرات المطلوبة في أفريقيا، ويتجلى ذلك من كثرة الحلقات الدراسة وحلقات العمل التي جرى تنظيمها على مختلف المستويات بشأن مسائل الشراكة الجديدة. إن تلك المبادرات من شأنها أن تهيئ الظروف المؤاتية للاستثمار. ويجب أن تستمر الجهود المشتركة المبذولة في هذا السياق بدون توقف بهدف المحافظة على الحيوية ومضاعفة آثار هذه الجهود على الاقتصادات الأفريقية إلى أقصى حد.

ويود وفد بلدي أن يشدد على النداء الذي أطلقه وزير خارجة بنن من هذا المنبر خلال المناقشة العامة، في الجلسة ٨، من أجل إنشاء صندوق استثمار تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية على نطاق القارة الأفريقية في سياق شراكة ابتكارية بين القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء إلى مستوى التحديات الخطيرة التي يمثلها تغير المناخ لأفريقيا. ويمكن تمويل هذا الصندوق الاستثماري من خلال صناديق التكيّف التي أُنشئت في مؤتمر بالي، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

لا بد من السيطرة على التهديدات الخطيرة التي يمثلها تغير المناخ للتقدم المحرز في تعزيز التنمية في أفريقيا، وذلك لحماية الإنجازات والحفاظ على الزخم في العملية التراكمية لتكوين الثروة، التي لا يمكن إلاّ أن تؤدي إلى التنمية.

وفيما يتعلق على وجه الخصوص بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا كشرط لكل أوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ورغم التطورات الإيجابية الكبيرة الناجمة عن الجهود المبذولة لتقوية قدرات المجتمع الدولي بصورة فعالة لمنع نشوب الصراعات، من الواضح أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة لا بد من التغلب عليها. ونؤكد مجددا على دعوة الأمين العام جميع شركاء أفريقيا إلى إيجاد وسائل فعالة وصالحة للاستخدام للقيام بأعمال الوساطة. ومن شأن ذلك أن يعزز الجهود البارزة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوقف الحروب وحل الأزمات في القارة. وتعرب بنن عن اعتزازها بالإسهام بصورة كبيرة في تلك الجهود.

وفضلا عن ذلك النهج لتعزيز القدرات، فإن المجتمع الدولي، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة السنوات الـ ١٠ لمساعدة الاتحاد الأفريقي، يمكنه أيضا أن يعمل على مضاعفة جهوده لتحقيق السيطرة الفعالة على الأسباب الهيكلية الكامنة للصراع، التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض القارة وزيادة احتمال نشوب صراعات جديدة. وسيستلزم ذلك زيادة الجهود الجهازية والهيكلية لمنع نشوب الصراع، وذلك بدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة العوامل الخارجية التي تؤثر بصورة سلبية على الحالة في البلدان الأفريقية عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن.

ولا بد أيضا من تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا شيء أكثر خطورة من انعدام الاستقرار الدوري، الذي أكد الأمين العام بحق على أن له أثرا سلبيا على التقدم نحو السلام والتنمية.

وتستحق البلدان المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اهتماما خاصا من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي ينبغي أن تتلقاه في تنفيذ التوصيات الناجمة

عن تلك العملية، لا سيما عندما يتعلق الأمر باتخاذ خطوات ملموسة للخروج من الحالات الخطيرة التي تم تحديدها.

ولضمان حصول المجتمعات المهمشة على الخدمات الأساسية، نحن لا نقدم الخدمات أنفسها فحسب، بل نسهم في إحلال السلام والأمن. ولا بد لنا من الاستمرار في إيلاء الاهتمام الضروري لدعم الجهود المبذولة لتوفير المياه وخدمات الكهرباء في المناطق الريفية والضواحي، وكذلك الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وبناء المدارس، بصفتها طرقا فعالة لكفالة تمكين جميع المواطنين من تحسين ظروفهم الاجتماعية. ولذلك من الأهمية الجوهرية بمكان أن نكافح البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، وأن نكافح أيضا الجريمة المنظمة، التي تزيد من انعدام الأمن في الأرياف والمدن على السواء.

لقد حظيت هذه المسائل بتركيز خاص في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب بالزخم نحو تحقيق تلك الغاية، الذي لا ينبغي عرقلته بفضل الأزمات المتتالية التي وقعت في السنوات الأخيرة. ونهيب بالبلدان المانحة أن تستمر في دعمها للبرامج التي تؤثر بصورة مباشرة في ظروف الناس المعيشية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي للبلدان الأفريقية، من جانبها، أن تبذل الجهود الضرورية للوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على أنفسها عندما يتعلق الأمر بحصص الميزانيات الوطنية المخصصة لتمويل الجهود في مجالات الصحة وتعزيز الزراعة، وأيضا بصورة خاصة المجالات ذات الصلة مثل معالجة المنتجات الزراعية محليا لزيادة قيمتها المضافة والعوائد التي تدرها.

إن سياسات حكومة بنن راسخة في تلك الفلسفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالزراعة. وتؤيد حكومة بنن تأييدا كاملا المجالات الرئيسية لأولوية العمل التي حددتها الأمانة العامة للشراكة الجديدة، وهو تعزيز الموارد البشرية وتوفير المدخلات الزراعية، بما فيها البذور والمخصبات، وإصلاح الأراضي وحماية حقوق العمال الزراعيين. وقد أخذت تلك الأولويات بعين الاعتبار في وضع المخطط الاستراتيجي الذي اعتمدته حكومة بنن لتعزيز التنمية الريفية في بلادنا.

وفي ذلك الصدد، عقدت حكومتنا من فورها مائدة مستديرة بشأن تمويل برنامجنا الوطني للاستثمار الزراعي، الذي يستند إلى سياسات زراعية منسقة على مستوى القارة في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويهدف برنامجنا إلى الحد من الفقر من خلال تحقيق النمو وتحسين الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج والحفاظ على بيئة إنتاجية مؤاتية وآمنة بصفة ذلك حافزا للتنمية اللائقة لاقتصاد ناشئ. والزراعة في بنن مسؤولة عن نسبة ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧٥ إلى ٩٠ في المائة من دخلنا من الصادرات، و ١٥ في المائة من إيرادات الدولة و ٧٠ في المائة من جميع فرص العمل.

وتهدف المائدة المستديرة التي نُظمت بدعم من الشراكة الجديدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمواد البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي، وتحديد الشركاء الذين ينبغي دعمهم، وقبل كل شيء، حشد الموارد للحصول على استثمارات حقيقية مخصصة للقطاع الزراعي.

ونود أن نشيد بالبلدان الصديقة التي دعمت جهود حكومة بنن في هذا المجال، لا سيما الهند، البلد الذي تقوم معه حكومتنا بتطوير برنامج للزراعة الآلية على الصعيد الوطني. ولا بد من استغلال الفرص السانحة للتعاون بين بلدان الجنوب وللشروع في تعاون ثلاثي في هذا المجال. ومع

ذلك، لن تنجح الجهود المبذولة إلاّ إذا تم إحراز تقدم في حل مسألة الإعانات الزراعية. وكما تدرك الجمعية، لا يزال ذلك يشكل حجر عثرة أمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وهناك سبب وجيه للإشادة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بعقد دحر الملاريا. لكننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف التي وضعناها. فالإرادة السياسية التي أظهرتها البلدان المتضررة، التي تجلت في الآونة الأخيرة في إنشاء تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، قد تعثرت بسبب المستوى المنخفض من التمويل الضروري الذي تم حشده لكفالة التغطية الشاملة للسكان. والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/302) لا تترك مجالا للشك في استمرار وجود تحديات حقيقية عندما يتعلق الأمر بنوعية البنية التحتية لتشخيص الملاريا ومعالجتها بصورة ناجعة.

وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بكل ما بوسعه لإنقاذ حياة الملايين من الناس الذين يموتون كل يوم من نوبات الملاريا. ويمكن تفادي تلك الوفيات بالاستعمال الشامل للأدوات الموجودة. ويتعين علينا الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص لمسألة مقاومة الجرثومة للمبيدات الحشرية والأدوية المضادة للملاريا. غير أن ثمة ما يدعو أيضا إلى الاحتفال. وينبغي خاصة أن نثني على البلدان التي بلغت بالفعل الأهداف المحددة لعام ٢٠١٠، والبلدان الأخرى التي في طريقها إلى النجاح في القضاء على هذا المرض، وهو إنجاز سيسهم إسهاما قيّما في تهيئة أوضاع أفضل لتحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان.

ويستدعي تعقيد التحديات التي تواجه أفريقيا مزيدا من التماسك والتنسيق في العمل، على النحو الذي يبرزه تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بعنوان ”نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا“ (JIU/REP/2009/5). ونؤيد التوصيات الرامية إلى النهوض بتقسيم العمل فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف تحقيق الاتساق التنفيذي اللازم لفعاليتها. ولا بد من إنشاء آليات تنسيق إقليمية بأسرع ما يمكن، مع تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اتخاذ الإجراءات دعما لقدرتها على تقديم الدعم الاستراتيجي للمؤسسات الأفريقية الإقليمية والحكومات.

وفي هذا السياق، من الضروري تأمين قدرة الحكومات الأفريقية على تسخير الآليات اللازمة لتحديد الأولويات الوطنية وضمان التنسيق الكامل بينها، مع السعي في الوقت ذاته لإحداث التكامل والتناغم في الخطط الوطنية والاستراتيجيات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا من شأنه أن يهيئ الأوضاع لوجود الإدارة التي تهتم بالنتائج، والتي يمكن أن تشكل ضمانا لفعالية الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره الموحد السابع المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (A/64/204). ومن دواعي سرور وفدي أن يعلم من التقرير أنه قد تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت في البلدان كبيرها وصغيرها. وهذا أمر مطمئن، إلا أن هناك الكثير مما يلزم عمله للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة، ولا سيما على البلدان المنخفضة الدخل، منعا لخطر تعرض أشد الفئات ضعفا لمزيد من الفقر والتعاسة.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن الحاجة إلى القيام بعمل متضافر لضمان النجاح في تنفيذ

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

وتنظر الجمعية العامة منذ عدة سنوات في التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وفي الدعم الدولي المقدم لهذا البرنامج. ونرحب بهذه الممارسة. ذلك أنها وسيلة فعالة يقوم المجتمع الدولي من خلالها بتقييم الحالة وإيلاء الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا المكانة اللائقة بها في خطة التنمية العالمية.

وقد برهن المجتمع الدولي على اهتمامه باحتياجات أفريقيا الإنمائية وتركيزه عليها بمختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى المتعلقة بأفريقيا التي عُقدت في العام الماضي. وقد انبثق عن هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى بالفعل عدد من الرسائل الأساسية. أولاها أنه لإيجاد نمو يتسم باتساع القاعدة والعدالة والاستدامة، يلزم القيام بمزيد من العمل المكثف والمنسق لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بشأن تقديم المساعدة لأفريقيا، ولا سيما بعد أن أبرزت الأزمة ضرورة الاحتراس من التراجع في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

ثانيا، من الضروري مد يد العون للبلدان الأفريقية في بناء قدراتها. فقد بذلت تلك البلدان جهودا خارقة للإمساك بزمام التنمية بنفسها، وذلك بتحسين قدراتها في مجال الحكم وزيادة قدرتها وإمكانياتها في مجال التنمية. وينبغي أن يكمل المجتمع الدولي هذه الجهود بتقديم شروط ميسرة للبلدان الأفريقية من حيث التخفيف من الديون والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا لمساعدتها في التغلب على معوقات التنمية. وفي مجال الاقتصاد العالمي، من المهم أن تهيئ للبلدان الأفريقية أجواء خارجية تمكّنها من التنمية.

ثالثا، ينبغي زيادة المعونة المقدمة في حالات الطوارئ والتخفيف من وطأة الديون، فضلا عن إتاحة الإقراض بشروط ميسرة، للتخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة العالمية، خاصة وأن التدهور المالي والاقتصادي قد ألقى بأعباء إضافية على البلدان الأفريقية. وما زالت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الإعفاء من الديون والإقراض بواسطة المؤسسات المالية الدولية أمورا لا غنى عنها.

رابعا، بالإضافة إلى الوفاء العاجل بجميع الالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي إتاحة موارد مالية جديدة وإضافية لتلبية احتياجات التكيف الناجمة عن آثار الأزمة العالمية. وفي هذا السياق، يعد من الإيجابيات الاقتراح المقدم من البنك الدولي بتصميم صندوق خاص للمحافظة على الاستقرار والتنمية في أفريقيا.

خامسا، يلزم بذل جهود متواصلة وأكثر كثافة لتحقيق القدرة على تحمل الديون في المدى الطويل. وتتيح توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا صورة شاملة للتقدم المحرز في التشجيع على التنمية المستدامة في أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية. غير أنه ما زالت توجد تحديات هائلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات التي تركز على دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، بما فيها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا في إطار عملية المواءمة بين السوق المشتركة والجماعة الإنمائية وجماعة شرق أفريقيا. وهناك بعض القلق أيضا فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية المطلوبة لحل مشاكل أفريقيا المتشابكة والمتعددة الأبعاد. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يجب أن يزيد ما يبذله من جهود للوفاء بجميع الالتزامات المقطوعة بإيجاد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وختاما، إن التحديات التي تواجهها أفريقيا رهيبة، ولكن الفرص والوسائل والموارد المتاحة للتصدي لتلك

التحديات هائلة. وتتيح الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا إطارا واقعيا للعمل في هذا الصدد. ويبرز الاتحاد الأفريقي بصفته قوة رئيسية في تعزيز امتلاك الأفريقيين لناصية الأمور المتعلقة بحل مشاكل أفريقيا، كما تؤدي المنظمات دون الإقليمية أيضا دورا هاما. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره وأن يفي بالتزاماته المتعهد بها حتى يتسنى لأفريقيا أن تحقق كامل إمكانياتها الاقتصادية والسياسية.

السيد تومو مونثي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا تونس والسودان، باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين على التوالي، فيما يتعلق بالبند قيد النظر من جدول الأعمال، وهو البند ٦٣ (أ) و (ب).

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على جودة التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال هذا العام (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210). ويتجلى فيها نطاق التدابير التي تتخذها المنظمات والبلدان الأفريقية، والمجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في المجالات الاستراتيجية التي تحددها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ومختلف قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بتعزيز السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا. وباعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١، سعت البلدان الأفريقية جاهدة من أجل وضع خطة، أو بصورة أكثر تحديدا، رؤية عن التنمية الواقعية التي يحددها الأفارقة أنفسهم، المصممون على تولي أمر تنميتهم من أجل مساعدة القارة على تجاوز افتقارها إلى التنمية.

ومن هذا المنطلق، تم تحديد الأولويات الاستراتيجية في المجالات التالية: الهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم والتدريب، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيات الأخرى، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الأنثى، ومشاركة المجتمع المدني، وآلية الاستعراض فيما بين البلدان الأفريقية. ويبرز تقرير الأمين العام التقدم المحرز في جميع تلك الميادين. ونحن نرحب بهذا، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاندماج التدريجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

وفي وسط أفريقيا، سمحت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع الأساس اللازم لتطوير الهياكل الأساسية ذات الأولوية من أجل التعجيل بالاندماج الإقليمي، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء.

وتتخذ أكثر الإجراءات أهمية في قطاع النقل. وتشمل التطورات الجارية الخطة الأساسية التوافقية للنقل في وسط أفريقيا، وشبكة ذات أولوية تضم ٥٥ مشروعا. ومن بين تلك المشاريع مد الوصلات المفقودة في الطرق العابرة للبلدان الأفريقية المارة بوسط أفريقيا، والمشاريع ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحديد جميع الطرق التي تربط بين عواصم الدول، وكذلك البنية التحتية الرئيسية للنقل التي تدعم التجارة الدولية في دول المنطقة دون الإقليمية، وهي الموانئ الرئيسية والمطارات الدولية والسكك الحديدية وشبكة النقل في البحيرات والأنهار. وقد أنشأ رؤساء دول أو حكومات المنطقة دون الإقليمية لجنة لرصد تنفيذ كل تلك البرامج.

وقد أنشأت الكاميرون، من جانبها، هياكل معينة لدعم مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى الصعيد المؤسسي، يقوم رئيس الجمهورية، على سبيل المثال، برصد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على أعلى المستويات، وكذلك الآلية الأفريقية لتقييم الأقران. والكاميرون عضو في اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من

أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا السياق، أنشئت إدارة داخل وزارة الخارجية وعُينت مراكز تنسيق مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مختلف الوزارات القطاعية.

كما اعتمدت حكومتنا مجموعة من التدابير موجهة نحو تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية لسكاننا. وتتضمن تلك التدابير توفير التعليم الابتدائي المجاني، وتحسين خيارات الرعاية الصحية، ومكافحة ارتفاع الأسعار من خلال سياسات تحقيق استقرار الأسعار.

وكما يمكن أن يشاهد، تخطو الكاميرون خطوات مهمة في هذا الصدد. ومن الواضح أنه يجري تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشكل كامل، وقد انتقلنا من مرحلة الكلام إلى مرحلة الخطط ثم إلى مرحلة المشاريع والإجراءات العملية. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يخفى علينا وجود صعوبات معينة تمنع المزيد من التنفيذ المكثف للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، يحدث بعض التباطؤ عندما يتعلق الأمر بمستوى ووتيرة الجهود المطلوب بذلها.

فعلى سبيل المثال، في حين يتوقع تقديم ٢٥ بليون دولار في صورة معونات سنوية إضافية لقارة أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، لم يدفع سوى ١٢,٥ بليون دولار حتى الآن. وتتسع الهوة بين ما وُعد به وما تم دفعه بالفعل. وهناك مثال آخر وهو أنه من المطلوب تحقيق نمو سنوي مستدام بنسبة ٧ في المائة على مدار عشر سنوات من أجل تحقيق تنمية قابلة للبقاء، ولكن أغلبية البلدان الأفريقية لا تفي بهذا الشرط.

وبالنظر إلى ذلك الوضع، من الضروري اتخاذ تدابير تصحيحية صارمة. فأولا وقبل كل شيء، يجب الوفاء بالوعود المتكررة التي قدمها شركاء أفريقيا في التنمية. ويجب أن تزداد الجهود التي تبذلها القارة نفسها لحشد الموارد اللازمة لبرامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما يجب بذل جهود إضافية للتعجيل بالمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية، وعلى وجه التحديد مفاوضات جولة الدوحة، من أجل تهيئة بيئة دولية أكثر مواتاة لتنمية أفريقيا. ويجب أن تخضع المساهمات التي تقدمها مختلف هيئات الأمم المتحدة للمزيد من التخطيط الاستراتيجي القوي الذي يشجع على تحقيق أهداف أكثر تحديدا ويمكن قياسها بصفة دورية.

وهنا، يضطلع مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدور ريادي في حشد الرأي العام الدولي والموارد الدولية في تنسيق الجهود المبذولة، وكذلك المساهمات المقدمة من مختلف الأطراف على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وفي التقييم الجاري لتلك النتائج. وبعبارة أخرى، لا يزال الطريق أمامنا مليئا بالتحديات، ويجب أن يدفع إلى بذل المزيد من الجهود والتفاني والتضامن من أجل أفريقيا.

وفيما يتعلق بالحكم والسلام والأمن، أشارت أيضا تقارير الأمين العام إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتعزيز مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقدرة القارة على تنفيذ علميات حفظ السلام وتهدئة مناطق الصراع. ومع ذلك، تستمر هذه الشواغل بسبب وجود مصادر قائمة أو جديدة للتوتر أو الصراع.

ونعتقد أن البحث عن حلول في هذا المجال يجب أن يتم تنسيقه في إطار الدبلوماسية الوقائية لمنع زيادة تفاقم الأوضاع، مما يؤدي بدوره إلى تكلفة إضافية لا تحصى. وهنا، نهنئ الأمين العام على قراره بإنشاء مكتب دائم للأمم المتحدة في وسط أفريقيا استجابة للنداء بالإجماع الذي وجهته بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وقد أعربت الكاميرون دائما عن تفضيلها للتسوية السلمية للتراعات، ولكن عندما يندلع صراع ما، تساهم بلادي في استعادة السلام والحفاظ عليه من خلال مشاركتنا في آليات السلام.

وعلى هذا النحو، قدمنا للأمم المتحدة عددا من الممثلين الخاصين، وشاركنا في عمليات حفظ السلام في كمبوديا، وناميبيا، وبوروندي، ورواندا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي. وتستضيف بلادي حاليا ٠٠٠ ٨٤ لاجئ وعددا كبيرا من المشردين داخليا نتيجة للصراع وعدم الاستقرار في وسط أفريقيا.

أخيرا، نود أن نشدد على أنه مع وجود الأزمة المالية العالمية الحالية والأزمات العالمية الأخرى في مجالات الطاقة والمناخ والغذاء، تقف تنمية أفريقيا عند مفترق الطرق، مرة أخرى. وتهددنا الأنانية والتشاؤم الأفريقي اللذان سادا في الثمانينات حتى في الوقت الذي يحدونا فيه الأمل في مستقبل أفضل، ذلك المستقبل الذي يمكن تحقيقه بالأدوات الحديثة المتاحة لمساعدتنا على التغلب على الفقر. ويقينا أن الأمر يعود للدول الأفريقية نفسها لتحديد الخيارات واتخاذ الخطوات الحاسمة، ولكننا يقينا ندعو شركاءنا الإنمائيين الوفاء بوعودهم التي طالما كرروها لأفريقيا.

وفي عالم متزايد في ترابطه لا يمكن إعادة بناء المصالح لكل واحد منا بشكل عادل إلا باستمرار تضافر الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي إذ يتقدم بالتهنئة للأمين العام على تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/64/204)، يود أن يبدي بعض الملاحظات بشأن الحالة العامة في أفريقيا.

أولا، هناك بعض مظاهر الإجحاف التي لا بد من القضاء عليها إلى الأبد. في أحيان كثيرة، عندما يتكلم المرء عن أفريقيا، من الناحية الصحافية أو من الناحية أو الأكاديمية أو على الصعيد السياسي، فإنه يتكلم عن فقر مدقع وانقلابات وفساد وصراعات إقليمية. كذلك عند الكلام إيجابيا عن أفريقيا، يكون الكلام دائما عن مستقبل أفريقيا، كما لو أنه ليس لديها شيء تقدمه في الزمن الحاضر. غير أنه في الواقع أن أفريقيا حتى خلال أصعب السنوات التي مرت عليها تمكنت من أن تقدم للمجتمع الدولي قوة وقيما جديرة بالإعجاب، واليوم بوسع أفريقيا أن تقدم دلالات على الوفاء بالعديد من آمالها. فلنتأمل في الحالات الكثيرة التي أثبتت فيها أفريقيا قدرتها العظيمة على إدارة عمليات انتقال إلى الاستقلال أو إعادة البناء بعد انتهاء حالات الصراع. ولنأخذ أيضا وجود الموظفين الشجعان من أبناء أفريقيا في الأمم المتحدة وفي وكالات الأمم المتحدة التي من خلالها أثبتوا للعالم قدرة أفريقيا ومواهب شعبها على إدارة القطاعات المتعددة الأطراف. بل فلنتأمل أيضا في زيادة مساهمة أبناء وبنات أفريقيا في الحياة العلمية والأكاديمية والفكرية في البلدان المتقدمة النمو.

لقد نجحت بعض البلدان الأفريقية في تحقيق الحلم المتمثل في تنويع الزراعة والذي تحرز نتائج كانت حتى هذا الوقت تعتبر مستحيلة. وقد أثبتت البلدان الأفريقية أن الأسرة حتى عندما تقوم بالزراعة، على نطاق صغير جدا، فإنها حقا تقوم بوظائف متعددة وتصبح قادرة على ضمان توفير الأمن الغذائي للبلدان، بل تحقق توازنا في الصادرات، بينما تديم الحفاظ على الأرض والموارد الطبيعية. وأكثر من ذلك، قام العديد من البلدان الأفريقية بخطوات واسعة تبعث على الإعجاب في مجال التعليم الابتدائي وتحسين حالة المرأة.

ومع ذلك، من الصحيح أن الأغلبية من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع يعيشون في أفريقيا، وما برح استئصال شأفة الفقر والجوع وتقليص نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بعيد المنال بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية.

لذلك تحتاج أفريقيا، من جهة، إلى تضامن ملموس ليس فقط للتغلب على الآثار السلبية لأزماتها، بل أيضا للمساعدة في القضاء على مواطن الفقر غير المقبولة وأن توفر للبلدان الأفريقية الأخرى إمكانية حقيقية. وتحتاج أفريقيا إلى تعضيد الدعم الاقتصادي الأساسي الذي يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية والمنح من أجل القضاء على الفقر المدقع، ومن أجل أقامة الهياكل الاجتماعية الأساسية والحفاظ عليها. إن البرامج المالية الطويلة الأجل لازمة للتغلب على عبء الدين الخارجي في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتوطيد النظم الاقتصادية والدستورية، وإنشاء شبكة من الأمن الاجتماعي. وبصورة مماثلة، يجب أن تتكيف ممارسات التجارة الدولية مع احتياجات أفريقيا وتحدياتها الاقتصادية.

في ظل الأزمة الراهنة لا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تخفض من مساعدتها الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا، بل على النقيض من ذلك ينبغي لها أن تتبنى وجهة نظر بعيدة الأفق للاقتصاد العالمي، وأن تتحرك لزيادة استثماراتها في البلدان الفقيرة والناس الذين يعيشون فيها. وعلى نفس المنوال، تحتاج أفريقيا إلى الدعم من أجل برامجها الزراعية. ولدى التطرق إلى مسألة انعدام الأمن الغذائي يجب إيلاء الاعتبار الواجب للنظم الهيكلية من قبيل قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم الدعم والإغراق في السلع مما يقلص من قدرة المزارعين الأفارقة في كسب العيش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الطويل في الاستثمار في القطاع الزراعي في أفريقيا يجب عكس مساره، ولا بد من الاضطلاع بالتزام متجدد بمساعدة الأسر الزراعية في توفير إنتاج غذائي مستدام. وعدم مساعدة الأفريقيين على إطعام أنفسهم وجيرانهم، ما من شأنه إلا أن يسفر عن الاستمرار في فقدان الأرواح، وهي خسارة لا معنى لها، جراء عدم كفاية الأمن الغذائي وزيادة الصراع على الموارد الطبيعية.

وتحتاج أفريقيا أيضا إلى دعم في تنوع اقتصاداتها. ومؤخرا لاحظ العالم، سواء بطريقة إيجابية أو سلبية، إضفاء الطابع المؤسسي على مجموعة العشرين بوصف ذلك نقطة مرجعية قوية لإدارة اقتصاد العالم.

أما الجانب الإيجابي، فهو أن البلدان الصناعية الكبيرة قد شعرت بالحاجة إلى أن تدعو إلى طاولة المفاوضات الأسواق الناشئة والرئيسية في الجنوب. ومؤشرات البلدان الناشئة أو النامية الآن تبين أنه من الممكن تدبر الأزمة على نحو أفضل. أما الجانب السلبي، فينطوي على خطورة استبعاد البلدان الصغيرة من المشاركة في تلك المناقشات الهامة، غير أن المرء يلاحظ أن الاقتصادات الناشئة ستؤثر في السياسة والاقتصاد العالميين، بما فيها الاقتصادات التي حققت نجاحا، سواء درجة أكبر أو أقل، في تنويع منتجاتها الصناعية والزراعية.

وأخيرا تحتاج أفريقيا إلى دعم عملية الدمج. وينبغي تعزيز وإعلاء شأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، والتعاون الاقتصادي والثقافي، وتدبر الصراعات، وحفظ السلام وإعادة الإعمار. وقد برهن الاتحاد الأفريقي أنه نقطة مركزية قوية من أجل ربط أفريقيا بالأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية. وبصورة مماثلة، يعمل الاتحاد الأفريقي بمثابة نقطة التقاء في تنسيق العديد من المبادرات دون الإقليمية والمتعددة الأطراف في أفريقيا.

إن الاقتصاد المتكامل في عصرنا لا يقلل من دور الدول ويجعله غير لازم. ولكن بدلا من ذلك، يلزم الحكومات بدرجة أكبر من التعاون مع بعضها البعض. وتوضيح السلطة

السياسية على الصُعد المحلية والوطنية والدولية من بين أفضل الطرق لتوفير التوجيه لعملية العولمة الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نقترب من المراحل الختامية لأهداف دحر الملاريا لعام ٢٠١٠ وأهداف التغطية الشاملة لجميع السكان المعرضين للخطر، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يؤيد مجددا التزامه بالعمل في شراكة نحو تحقيق تلك الأهداف. وبوصفنا جزءا من الشراكة العالمية لدحر الملاريا، نعمل بمهمة في هذا المجال. كذلك يترأس الاتحاد الدولي تحالف الوقاية من الملاريا، وهي شراكة تضم أكثر من ٣٠ منظمة، بما في ذلك الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات الدينية والإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بصفته من الجهات المساعدة في المجال الإنساني للسلطات العامة في كل دولة منها، تنشط في أفريقيا وفقا للاستراتيجيات المبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بل أيضا في أجزاء من آسيا وأمريكا الجنوبية. إن برامج الملاريا التي يعدها الاتحاد تركز على زيادة ملكية الناموسيات المعالجة بالمبيدات وتكفل أن يكون توزيع الناموسيات مصحوبا بتثقيف مجتمعي واسع وطويل وبجهود التمكين. ومتابعة الحملات التي يضطلع بها متطوعي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المدربين في المجتمع تقلص بدرجة كبيرة من حدوث الملاريا، ليس ذلك مصدره معطياتنا فحسب، بل تؤكد ذلك أيضا مراكز الحد من المرض ومنعه.

إن الجمع بين التوزيع وتقديم الدعم لأغراض المتابعة والتدريب أمر أساسي بصفة خاصة من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا، مثل تلك التي تعيش في مناطق نائية، واللاجئين والأشخاص الذين يعانون من الوصمة والتمييز. ومتطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعيشون في المجتمع ذاته ويتكلمون اللغة المحلية ذاتها هم في موقف مثالي لمساعدة الأسر على التغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تمنع تعليق الناموسيات واستعمالها بفعالية.

وفي آب/أغسطس الماضي، تعاون موظفو الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الأمريكي مع جمعية الصليب الأحمر في موزامبيق وأجروا مسحا لاستعمال الناموسيات في أعقاب حملة توزيع واسعة النطاق للناموسيات وتعليقها في مقاطعة نامبولا في موزامبيق. وخلال تلك الحملة، ذهب متطوعو الصليب الأحمر في موزامبيق من منزل إلى منزل، وتحققوا من استخدام المستفيدين للناموسيات وتعليقها بطريقة سليمة. وركز المسح على مقاطعتين استهدفتهما مجموعات التدخل لتعليق الناموسيات، مقابل مقاطعتين عمل فيهما الصليب الأحمر كمجموعة مقارنة. وأكدت الاستنتاجات أن التوزيع الواسع النطاق للناموسيات قد رفع ملكيتها من مستويات متدنية إلى أكثر من ٧٠ في المائة خلال فترة قصيرة. وعلى خلاف ذلك، تبين أن ٤٨ في المائة من الأسر في مجموعة التدخل التي جرت زيارتها قد علقت الناموسيات، مقابل نسبة ٣١ في المائة مجموعة المقارنة.

والرسالة الرئيسية التي يوجهها الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي أن المجتمعات يجب أن تملك الأنشطة التي تدعم الوقاية. ولزيادة الملكية، يجب أن تتلقى الأسر الدعم اللازم لفهم طريقة انتقال الملاريا، والوقاية عن طريق الناموسيات والعلاج. وسيكرر الصليب الأحمر وسيوسع

نطاق حملات تعليق الناموسيات وسيتعاون مع الشركاء للإسراع في توفيرها.

أخيرا، يقوم الصليب الأحمر أيضا بإدراج عنصر الملاريا في أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ عندما تقع الكوارث في مناطق موبوءة بالملاريا، أو حينما يكون انتشار الأوبئة محتملا بسبب الكارثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كانت المناقشة التي اختتمناها للتو إظهارا قويا للنوايا الحسنة والتضامن والدعم لأفريقيا. وعلى مدار يومين، كررت الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية تأكيد دعمها لأهداف أفريقيا الإنمائية، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي خطة القارة الأساسية لتحقيق تلك الأهداف.

وكانت المناقشة فرصة مناسبة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الدعم الدولي للشراكة الجديدة ولتحديد السبل والوسائل للتصدي للتحديات. وتحدث متكلمون عديدون عن التقدم المحرز في مجالات الأولوية للشراكة الجديدة مثل الهياكل الأساسية والزراعة والصحة والتعليم، وأبرزوا التحديات التي تواجهها أفريقيا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع التسليم بمسؤولية أفريقيا الأساسية عن تنميتها، جددت الدول الأعضاء النداءات لتعزيز الشراكة الدولية من أجل الإسراع في العملية. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وشراكات أفريقيا الاستراتيجية.

وأجملت الوفود الأفريقية الجهود المبذولة للدفع قدما بأولويات الشراكة الجديدة، بالإضافة إلى مجابهة تحديات السلام والأمن، مؤكدة في هذا الصدد على دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ورحبت بعض الوفود بإدماج الشراكة الجديدة في هيكل وعملية الاتحاد الأفريقي. ونالت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إشادة واسعة النطاق.

ومن بين التحديات الكثيرة التي تواجه أفريقيا، جرى التشديد بشكل خاص على أزمات الغذاء والوقود والاقتصاد وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات وتحسين مركز المرأة. وأعرب الكثيرون عن قلقهم وانزعاجهم من استمرار سقوط ضحايا الملاريا في أفريقيا وفي البلدان النامية في المناطق الأخرى. واستمعنا إلى عدد من الاقتراحات المحددة حول طريقة التصدي لتلك التحديات.

وجرى التسليم على نطاق واسع بضرورة استمرار الجهود الذاتية الأفريقية في الإصلاح، ومواصلة المجتمع الدولي أيضا تقديم الدعم اللازم من خلال الاستثمار والتجارة وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأهيب بشركاء أفريقيا الإنمائيين أن يفوا بتعهداتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما الالتزام في غلين أيغلز بمضاعفة المعونة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، والالتزام الذي تعهدت به منذ زمن طويل العديد من البلدان المتقدمة النمو برفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

ودعا عدد من الممثلين إلى تنفيذ الإعلان السياسي بشأن الأهداف الإنمائية لأفريقيا (القرار ١/٦٣)، المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حيث كرر المجتمع الدولي الالتزام بتنشيط وتعزيز الشراكة العالمية على قدم المساواة. وأشارت بعض الوفود إلى الدعوات إلى إنشاء آليات مراقبة لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

وفي ضوء المناقشة، يحدوني الأمل الصادق في أن يواصل المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب أفريقيا وأن يفي

بالتعهدات المقطوعة لدعمها بغية مساعدتها على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة على أرض الواقع من الشراكة الدولية التي تعود بالفائدة على شعوب أفريقيا.

أشكر جميع الأعضاء على إسهامهم ومشاركتهم.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٦٣ و ٤٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.